

مقاربة سوسيولوجية لثقافة العمل في الجزائر

Sociological approach to the culture of work in Algeria

Approche sociologique de la culture de travail en Algérie

د. مهدي عوارم

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعربريج، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2018-08-26 - تاريخ القبول: 2021-07-25 - تاريخ النشر: 2022-11-06

ملخص

تهدف هذه المقالة بحث واقع ثقافة العمل في المجتمع الجزائري، وذلك بتحليل بعض مكوناتها المؤثرة في ثقافة العمل بالنسبة للعامل الجزائري، وتبيان أهم الخصائص التي تتميز بها خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري عموما وفضاءات العمل في شتى المؤسسات بصفة خاصة، سواء القطاع العام أو القطاع الخاص، ومع دعوة السلطة إلى ضرورة تنوع الاقتصاد الوطني وفتح المجال نحو الاستثمار أمام الشباب، إلا أن الواقع الراهن يثبت على أن النهج المنتهج في تسيير المنظومة الاقتصادية يدل على تطبيق نظام اقتصاد السوق وفق مقوماته المؤسس عليها مع استمرار ثقافة الإتكالية، وانتشار ثقافة الربح السريع وممارسات الاقتصاد غير الرسمي وغيرها من مظاهر تشكل ملامح لثقافة عمل سلبية تغيب فيها روح المبادرة والمخاطرة والإبداع. من هذا المنطلق فإن هذه المقالة تقوم على مقارنة وصفية وكيفية تحليلية للعوامل المشكلة والمؤثرة في ثقافة العمل بالمجتمع الجزائري.

الكلمات الدالة: ثقافة؛ العمل؛ ثقافة العمل؛ قيم العمل

Abstract

The aim of this article is to examine the reality of the culture of work in the Algerian society by analyzing some of the factors that influence the work culture of the Algerian worker, and to highlight the most important characteristics. This is especially in the light of a number of economic, social and cultural changes emerging in the Algerian society in general and in the work place in various institutions in particular, whether in the public sector or the private sector. Though the authority calls for to the necessity to diversify the national economy and to open the way to investment for young people, the current reality proves ~~in more~~ that the approach adopted in the management of the Algerian economic system is not clearly

indicative of the application of the market economy system according to its constituent elements. The reasons of such situation consist in the continuation of the culture of dependence, the spread of the culture of quick profit, and the practices related to the informal economy and other manifestations of the negative culture of work where risk-taking and creativity are absent and often replaced by a negative culture. Accordingly, this article is based on a descriptive approach and analytical method of the factors that are problematic and influential in the work culture of the Algerian society

Keywords: culture; work; work culture; work values

Résumé

Dans cet article nous revisitons la réalité de la culture du travail dans la société algérienne, à travers l'analyse ses caractéristiques et certaines de ses composantes qui affectent la culture du travail chez le travailleur algérien sous l'effet de la situation économique, sociale, et culturelle que connaît la société algérienne, en général, et le monde de travail en particulier. A cet égard, il importe de souligner qu'en dépit efforts consentis par les pouvoirs publics pour diversifier l'économie nationale et ouvrir la voie à l'investissement pour les jeunes, l'option pour système d'économie de marché n'a pas éliminé pour autant les comportements d'irresponsabilité, la culture de la recherche du profit rapide, les pratiques économiques informelles et d'autres aspects d'une culture de travail négative dans laquelle l'esprit d'initiative, de prise de risque et de créativité est absent.

Mots-clés : culture; travail; culture de travail; valeurs de travail.

مقدمة

لعل أهم ما يميز ثقافة العمل في الجزائر وما تنطوي عليه من قيم وممارسات، هي تأثرها بمختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية التي شهدتها المجتمع الجزائري، وبخاصة تلك الظروف التي شهدتها المجتمع منذ عقد الثمانينيات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ثقافة العمل تختلف من مجتمع إلى آخر بحسب الدين والعرف والعادات والتقاليد والطبيعة التي يعيش فيها السكان، كما أن هناك خصوصيات ثقافية واجتماعية تساهم في بلورة قيم للعمل داخل أي مجتمع، فعلى سبيل المثال يلاحظ في المجتمع الجزائري هناك اتجاه كبير نحو العمل الإداري على حساب العمل الإنتاجي، أو العمل في إطار القطاع العام. وهذا كان سائدا خلال فترة التحول نحو اقتصاد السوق، أو التوجه نحو الأعمال الخدمية أكثر.

كما ترتبط ثقافة العمل في الجزائر بمستوى الأجر والجهد المبذول فيه، وذلك على اعتبار أن شيوع ثقافة العمل بجهد أقل في مقابل تحقيق أجر كبير أو أفضل، خاصة وأن العمل



في إطار منظومة اقتصادية تكون فيها الدولة هي الراعي لمختلف الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فميلاد ممارسات وسلوكيات، واتجاهات، وتكون قيم معينة في مجال العمل مرددة في الحقيقة إلى الخلفية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي تنتهجها السلطة السياسية في إدارتها لشؤون المجتمع، بالإضافة إلى هذا فإن طبيعة تكوين الفرد في ظل منظومة تربوية وتعليمية منتهجة لها دور في تشكل ثقافة عمل، كما أن للأصول الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالرغم من التغيرات الاجتماعية في هذا السياق لها دور في تشكل ثقافة العمل بالنسبة للمواطن الجزائري، خاصة في ظل الانتقال نحو المدينة أو حتى التغيرات التي طرأت على الريف الجزائري من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية وكذا المهن والحرف التي أصبحت من تاريخ المجتمع.

في ظل ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي مفاده: ما هو واقع ثقافة العمل في الجزائر؟ ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية يمكن ادراجها في الآتي:

- ماهي ثقافة العمل في المجتمع الجزائري؟
- كيف تشكلت ثقافة العمل لدى العامل الجزائري؟
- ماهي أهم العوامل المؤثرة في تشكل ثقافة عمل أكثر إيجابية في المجتمع الجزائري؟

1. الإطار المفاهيمي

1.1 العمل

يعتبر مفهوم العمل من المفاهيم المتداولة بشكل واسع في شتى مناحي الحياة، ويرتبط ببعض المفاهيم مثل "الحرفة، المهنة، الوظيفة، الشغل"، مما يجعله يتداخل مع مفاهيم أخرى وقد يصعب التمييز بينها، إلا أن هناك العديد من الباحثين حاولوا ضبط مفهوم العمل، ومنها نورد ما يلي:

عرف "ابن منظور" العمل في لسان العرب بأنه "المهنة والفعل والجمع أعمال، ويقال عمل عملا وأعماله غيره واستعمله أي عمل به، واعتمل الرجل عمل بنفسه، ويقال عمل فلان العمل يعمل عملًا فهو عامل، ورجل عمول بمعنى رجل عمل أي مطبوع على العمل، والتعميل: توليه العمل، فيقال عملت فلانًا على البصيرة، بمعنى وليته." (ابن منظور، 1999)

أما "جورج فريدمان" فطرح تعريف "كوهرلر 1928" الذي يرى بأن العمل هو "الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات"، كما أشار



إلى تعريف "هنري برغسون" في اعتباره العمل الإنساني يتركز على خلق المنفعة، كما أورد تعريف "فرانسيس" بكونه في تحديده معنى الفن الحرفي أنه الإنسان مضافا إلى الطبيعة، وهذا المفهوم حسب "فريدمان" هو امتداد لفلسفة "رنيه ديكرت" حيث الطبيعة خاضعة لسيدها ومالكها الإنسان. (جورج فريدمان وآخرون، 1985)

يفرد ابن خلدون الباب الخامس من مقدمته للحديث عن الكسب والرزق اللذين يؤمنان معاش الإنسان، فيعرف ابن خلدون الرزق بأنه ذلك الشيء الذي تعود منفعته على الشخص، وتلبى مصالحه وحاجاته"، أما الكسب فهو ذلك الشيء الممتلك نتيجة سعي المرء وقدرته، ويؤكد كذلك على ضرورة السعي / العمل في اقتناء كل من الرزق والكسب "اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل... فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول." (عبد الرحمن بن خلدون، 1993)

"إن العمل ظاهرة إنسانية واجتماعية شاملة . على حد تعبير عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا "مارسال موس 1872 . 1950م". ذات أبعاد متعددة، منها البيولوجي المتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته العمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل". (منظمة المرأة العربية، 2011)

كما يعرف العمل بأنه: "الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أم عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية، وكلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، أولهما هو أن العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها." (عبد عيسى، يحي أحمد اسماعيل، 1983)

أما "أحمد حسين عبد الحميد رشوان" يرى أن العمل هو "كل ما يعتبر منه يدويا أو ذهني، سواء كان العمل حرفة حرة منزلية وغير منزلية أو كان بالأجر، أو المرتب أو بمكافأة أو المشاركة أي المساهمة في مؤسسة تتميز بالعمل أو الخبرة مقابل حصة في الأرباح، ويستوي ذلك أن يكون العمل زراعيًا أو تجاريًا أو صناعيًا مهنيًا أو غير مهني، هذا ومن



الخطأ أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر للإيراد فحسب بل هو مظهر للنشاط الإنساني فالفرد غير العامل هو إنسان فارغ الحياة." (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 1998)

من خلال هذا الطرح نستشف أن العمل هو جهد إنساني يحقق من خلاله الإنسان غاياته وحاجاته وسبل استمرارية عيشه، فمنذ أن استخلف الإنسان على الأرض، وهو يسعى ويكد لكي يلبى حاجاته ويحقق غاياته، فبفضل العمل تمكن الإنسان من الارتقاء وتسخير مختلف الامكانيات المتاحة لديه ليطور بذلك مجتمعه ويؤسس لأنظمة تسيير شؤونه.

عموما فإن العمل هو نشاط إنساني واعي وهادف، يبذل من خلاله الإنسان مجهوداته سواء العضلية أو الفكرية بهدف تقديم منتج مادي أو غير مادي، والحصول على مقابل أجر متفق عليه، كما أن العمل يحمل في طياته البعد الاجتماعي للفرد في تفاعله مع محيطه وسعيه لتلبية حاجاته المختلف، ويساعد على تنمية قدراته ومهاراته، إلى جانب تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، فالعمل يحقق للإنسان إنسانيته (كرامته) ويحقق له المنفعة المتبادلة.

2.1 ثقافة العمل

إن تناول مفهوم ثقافة العمل وتحليل مختلف العوامل المؤثرة في ثقافة العمل في الجزائر، مرتبط في الأساس بضبط مفهوم ثقافة العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد معنى الثقافة، وذلك لكي يتضح ثقافة العمل، وعليه يمكن تناول الثقافة. كما يعرفها "تايلور" بأنها: "ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعادات أو أي قدرات أخرى، أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع".

الثقافة هي منظومة قيم واعتقادات وعادات متعلقة بالفرد والجماعة إضافة إلى كونها مكتسبة ولها سمة الإنسانية، وتتوارث من جيل إلى جيل، ففي تعريف آخر لها يذكر "وولاس" أن الثقافة هي: "أساليب السلوك أو أساليب حل المشكلات التي يمكن وصفها بأن احتمال استخدام أفراد المجتمع لها أكبر، لما تتميز به عن الأساليب الأخرى من كثرة التواتر وإمكانية المحاكاة." (غيات بوفلجة، 2003)



من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن ثقافة العمل هي مجموعة القيم الأخلاقية والسلوكية، والمهارات والمكتسبة، والمبادئ التي تهدف على الارتقاء بمستوى العمل سواء من حيث الاداء وزيادة الإنتاجية والفعالية ومنه تحقيق الغايات المنشودة لصالح المؤسسة والفرد معا، ويندرج في هذا السياق كذلك قيم تتعلق بحب العمل والتفاني فيه وإتقانه، واحترام معايير وضوابطه من أجل جودة مخرجاته المختلفة سواء كمية كانت أو كيفية. فثقافة العمل تعني كذلك كل المتغيرات المرتبطة بالفرد العامل وعلاقته ببيئة عمله، ومدى ارتباط تصورات وأفكاره وكذا معتقداته وقيمه المكتسبة من المجتمع في إطار تفاعلي مع ما يقدمه من مجهود فكري أو عضلي لصالح العمل الذي يؤديه.

الجدير بالإشارة في هذا السياق كذلك الإشارة إلى قيم العمل كمفهوم أساسي، بحيث تعرف قيم العمل بأنها: "مجموعة الموجهات السلوكية التي تحدد سلوك الفرد داخل عمله، أو فيما يتعلق بالنشاط المهني الذي يمارسه". (تريكي حسان، 2017) وعرفت أيضا بأنها: "المفهوم الذي يشير إلى الاتجاهات العامة فيما يتصل أو يتعلق بمعنى رغبات واهتمامات الفرد لدور عمله". (تريكي حسان، 2017)

2. ملامح عن ثقافة العمل في الجزائر

هناك عدة ملامح تعبر أن هناك أزمة في ثقافة العمل في المجتمع الجزائري في الجزائر وهي أزمة متعددة الأبعاد، ولها جذور تاريخية ساهمت فيها عدة عوامل منها عوامل الداخلية وأخرى خارجية، ولعل ما شهده المجتمع الجزائري من تطورات وتغييرات على مستوى كافة الأصعدة منذ الاستقلال وبخاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، يشير إلى بعض الملامح لواقع ثقافة العمل في الجزائر، ففي هذا السياق يمكن تتبع مسيرة الاقتصاد الوطني ومنه تحليل أهم الانعكاسات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على ثقافة العمل.

شهد الاقتصاد الوطني محطات أساسية في مسيرته وكان لها الأثر الكبير في نشر وإكساب المواطن الجزائري ثقافة عمل، خاصة وأن هذه المحطات لم تكن نابعة من خصوصيات المجتمع الجزائري، فبعد الاستقلال شهد الاقتصاد الوطني مرحلة انتقالية وهي مرحلة التسيير الذاتي التي جاءت كرد فعل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار وكذا الهجرة الكثيفة للمعمرين، الأمر الذي دفع الجزائريين إلى شغل مختلف



الوظائف التي هجرها المعمرون، هذا النمط من التسيير والتنظيم "التعاوني" الذي نبع من خصوصية المجتمع الجزائري شهد تدخل الدولة من خلال قانون 23 مارس 1963 المتضمن تنظيم المؤسسات المسيرة ذاتيا، التي حاولت الدولة من خلاله احتواء وتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو النهج الاشتراكي، خاصة بعد عمليات التأميم، وإنشاء الشركات العمومية الكبرى، واعتمادها على سياسة التصنيع، ففي هذا الصدد يشير الباحث "جمال غريد" إلى فكرة مفادها: "أشار العديد من المراقبين ومن الباحثين. وأكثر من مرة. إلى أن التصنيع في الجزائر يشكل حجر الزاوية من أجل تحقيق مشروع مجتمعي يستهدف . على المدى المتوسط والبعيد . تثقيف الجزائريين وتحويلهم إلى مواطنين عصريين أي إلى منتجين ومستهلكين عقلانيين." (غريد جمال، ربيع 1997). ويضيف كذلك أن المشروع التصنيعي يركز على "نظرة إلى العالم أساسها نوع من التطورية التفاضلية التي يمكن أن نلخصها في النقاط الثلاث التالية:

- تتوزع المجتمعات البشرية بصفة متفاوتة على سلك التطور الذي تحتل أعلاه المجتمعات الصناعية المتقدمة؛

- لا يوجد سوى طريق واحد لإجتياز مختلف مراحل هذا التطور: الطريق الأوروبي ولا توجد سوى وسيلة واحدة لتحقيق ذلك: التصنيع؛

- يجب ويكفي للإنتقال من "المجتمع التقليدي" إلى "المجتمع العقلاني" إعادة تاريخ المجتمعات الغربية ولكن بصفة سريعة "حرق المراحل." (غريد جمال، ربيع 1997)

إن أهم ما يمكن استخلاصه مما تقدم، هو أن الجزائر انتهجت النهج الاشتراكي وفقا لتوجيهها الإيديولوجي، الذي كان يمقت الرأسمالية باعتبارها شكلا من أشكال الاستعمار "إن الاشتراكية تعيد للإنسان كامل اعتباره وذلك بالقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال وبتحرير القوى المنتجة، لأنها تعتبر العمل العنصر الأساسي للإنتاج والتراكم، والمنبع الرئيسي لكل تقدم اجتماعي، والمصدر الحقيقي للثراء الاقتصادي، وبما أن المجتمع الاشتراكي قائم على أساس العمل، فهو يقضي جذريا على التطفل والفراغ وعلى الكسل، والإهمال، وروح الاتكال لدى الإنسان والاعتماد على الدولة." (بن خرف الله الطاهر،

(2007)

هذا ما يؤكد أن الاشتراكية في الجزائر وبمنطق رجال السلطة أنها مصدر لقيم العمل المنتج الذي يدفع التنمية لتحقيق غاياتها، ومن بين هذه الاستراتيجيات المعتمدة



استراتيجية التصنيع التي كانت تعتبر أداة لتحقيق قفزة تنموية تنقل من خلالها المجتمع من حالته التقليدية إلى مجتمع عقلاني أو متقدم، إلا أن هذه الاستراتيجية هي استراتيجية مستورد تحمل جملة من القيم والمعايير التي تختلف عن جملة القيم والمعايير الموروثة في المجتمع الجزائري، فليست أمر التصنيع أن تستورد آلات وتوفر امكانيات مادية معتبرة، بقدر ما يحمله العامل الجزائري من قيم واتجاهات ومهارات في مجال التصنيع، ولعل النظرة الاستشراافية التي كانت قائمة آنذاك كانت تعتمد على قاعدة (العامل منتج ومسير) على اعتبار أن اشراك العامل. ولو من الناحية النظرية. في عملية التسيير هي تعبير عن ديمقراطية الاشتراكية الجزائرية المطبقة آنذاك، فقد أفرز النهج الاشتراكي جملة من ملامح ثقافة العمل يمكن إيجازها في الآتي:

تراجع في العمل اليدوي الحرفي؛

تراجع الاهتمام بالعمل الزراعي، " فقد انخفضت نسبة العمل الزراعي من 50.6%

سنة 1966 إلى 29.6% سنة 1977 ثم إلى 17.5% سنة 1987. " (غريد جمال، ربيع 1997)

انتشار ثقافة الاتكالية والاعتماد على ما تقدمه الدولة؛

انتشار مظاهر اجتماعية سلبية (المعروفة، ممارسة السلطة بشكل تعسفي وخدمة

للمصالح الخاصة)؛

التمركز الديمغرافي في المدن بشكل كبير نتيجة تمركز المؤسسات الصناعية فيها،

بحيث " انتقلت نسبة سكان المدن من 31% سنة 1966 إلى 50% سنة 1987،

كما قفز. في نفس الفترة. عدد التجمعات الحضرية من 211 إلى 447، وانقلبت

مدن إلى عواصم صناعية. " (غريد جمال، ربيع 1997)

هذه أبرز ملامح ثقافة العمل التي انتشرت وبدأت تترسخ في سلوكيات العامل والمواطن

الجزائري، وهي نتيجة "أبوية الدولة" التي نجمت عن السياسية الاجتماعية المنتهجة في

مجال العمل داخل المؤسسات الاقتصادية، مع ضعف تنظيمها وتسييرها، بالإضافة إلى

هذا فإن ثقافة العمل في الجزائر خلال هذه الفترة عرفت تدخل السياسة في مختلف

مجالات العمل والهيئات والهيكل التنظيمية له، "لقد كانت المؤسسة تخضع للوزارة

وكان يشترط في المسير أن يكون وفيما سياسيا قبل أن يكون ناجعا تقنيا" (حديث مع عبد المجيد

بوزيدي، 1999)، وهناك اجماع شبه كلي على أن المؤسسات كانت تعاني صعوبات كبيرة في



تحقيق أهدافها وغاياتها والتي انعكست سلبا على فعاليتها الاقتصادية، ولعل من بين الصعوبات التي تواجهها بشكل تصارع الأنساق القيمية فيها والنتائج في أصل عن نوعية ثقافة العمل السائدة بها والتي لا تسهم بفاعلية في تنمية قيم أفرادها بما ينسجم والقيم العقلانية للعمل فيها ... " (سيد راضية، ديسمبر 2013)

كان لتراكمات فشل السياسات التنموية في الجزائر، تأثيرا كبيرا على تكوين وتأسيس ثقافة عمل إيجابية خاصة خلال عقد الثمانينيات، أين وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات اقتصادية واجتماعية جد صعبة، فبعد انهيار أسعار البترول منذ 1986، وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ودخول الجزائر في أزمة متعددة الأبعاد " تعيش الجزائر كمجتمع وكدولة أزمة حادة لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الحديث، وهي أزمة تهدد بنسف أسس المجتمع.

ولعل ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب والأبعاد بحيث إن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها. " (العباشي عنصر، 1999)، الأمر الذي دفع بالسلطة السياسية إلى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية (إعادة الهيكلة بشقيها المالي والعضوي، استقلالية المؤسسات، الخصوصية)، إصلاحات كان من المفترض أن تعيد تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وتجعل من المنظومة الاقتصادية تعتمد على المبادرة الفردية ويتراجع من خلالها تدخل الدولة، بالإضافة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي قصد خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

غير أن الشواهد والمعطيات الإحصائية أثبتت أن الغايات التي كانت مرجوة لم تتحقق ولن تتحقق في ظل غياب عامل أساسي وهو وجود قيم عمل إيجابية لدى العامل الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي طبقت فيها تلك الإصلاحات الاقتصادية لم تكن مناسبة ومشجعة على نجاحها، فالأهم لدى رجال السلطة آنذاك هو تبني نظام اقتصاد السوق على أساس أنه ضروري، وهو الحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا استراد آخر لمجموعة من القيم والمعايير والتصورات... إلخ.

إن انتقال الاقتصاد الوطني من نمط اقتصادي إلى نمط مغاير أفرز جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فنتيجة لعمليات الإصلاحات الاقتصادية التي



أفرزت تسريح عدد كبير من عمال القطاع الاقتصادي العمومي، بدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من 1993 بحيث بلغت 27% في 1994، و28% في 1995.... كانت أكبر كتلة للبطالة هي المتعلقة بالشباب، أكثر من 80% من البطالين الجزائريين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة. " (حديث مع عبد المجيد بوزيدي، 1999)، كما انتشر الفقر وتدهور القدرة الشرائية وغيرها من المشاكل الاجتماعية، مما ساعد في انتشار ممارسات العمل غير الرسمي الذي يمثل الجزء غير المرئي في الاقتصاد الوطني ... فأغلبية العمال باسروا نشاطهم غير الرسمي في سنوات التسعينيات من القرن الماضي. " (صايب ميزات محمد، جانفي. جوان 2012)

أن الأوضاع التي شهدتها المجتمع في تلك الفترة خاصة الأمنية منها كان لها انعكاس مباشر على مختلف مجالات الحياة في المجتمع الجزائري، فعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي هناك " اختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيوره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات يتجلى الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات..." (صايب ميزات محمد، جانفي. جوان 2012).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد كانت فترة التسعينيات من القرن الماضي مرحلة صعبة على المجتمع الجزائري خاصة وأن سياسة الإصلاحات الاقتصادية أفرزت جملة من المشاكل الاجتماعية وبالدرجة الأولى تسريح العمال، وارتفاع معدل البطالة، لم تحقق هذه الإصلاحات غاية أساسية تتمثل في إرساء قواعد للعمل المنتج " أن الإصلاح الاقتصادي لا يقتصر فقط على السياسات المالية والنقدية، بل لا بد أن يمتد ليشمل سياسات الإنتاج، ذلك لأن زيادة الإنتاج وتحسين معدلات الإنتاجية هي أدلة على بداية النجاح لأي إصلاح، كما أن المشكلة الاقتصادية لم تعد تتمثل في زيادة الثروة، ولكن في القدرة على الاختراع والإنشاء والتطوير في الثروة نفسها، كما أن أزمة الاقتصاد الوطني ليست أزمة مديونية خارجية، بقدر ما هي أزمة الضعف الكبير في العمل كمصدر أساسي لخلق الثروة، والإنتاج كقاعدة مادية لتطوير المجتمع. " (نومي عبد الرحمن، 2011)

هذه بعض ملامح الأزمة الجزائرية خاصة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي لا تزال آثارها إلى اليوم، فبالرغم من مختلف المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي إلا أن المجتمع الجزائري لا يزال يحتكم لأسعار



البترو، ولا تزال ذهنيات التسيير والعمل تحمل ثقافة الاتكالية مع اتساع دائرة ثقافة الاستهلاك وسلوك التبذير والرشوة واختلاس المال العام بطرق متعددة وغيرها من المظاهر السلبية التي نخرت قيم العمل "إنه لا يعقل أن نتكلم عن التنمية الاقتصادية في الوقت الذي لا تتعدى طاقتنا العاملة المشغلة نسبة 30%، وطاقات الجهاز المادي لا تتجاوز 40% وبالمقابل يصل معدل نمو الحاجات الاستهلاكية من 4 إلى 5 %، في حين لا يتعدى متوسط النمو الاقتصادي أواخر 1998 ما بين 3 إلى 4 %، لأنه وببساطة، لا يزال الاقتصاد الجزائري لم يصل بعد إلى تحقيق شروط الإقلاع." (تومي عبد الرحمن، 2011)

الجدير بالإشارة في هذا السياق أن سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي كان المراد منها تطبيق آليات اقتصاد السوق ومنه التخلي التدريجي لتدخل الدولة في تسيير وتنظيم المؤسسات خاصة الاقتصادية منها، وكذا تقليص دورها الاجتماعي، لم تستطع أن تحقق غايتها خاصة على مستوى الموارد البشرية، بحيث أنها أهملت جانبا مهما وهو المورد البشري الذي يمثل العامل، والموظف والمستهلك وهو الطرف الفاعل والمحوري لأي عملية إصلاح.

3. مرحلة جديدة لثقافة العمل في الجزائر

شهد المجتمع الجزائري مع مطلع القرن الحالي تطورات مختلفة، ولعل أهمها هو استعادة حالة السلم والأمن والمحافظة على الاستقرار السياسي، من خلال مشروع المصالحة الوطنية الذي انتهجته الجزائر كإستراتيجية لتحقيق السلم والأمن بعد فترة من التدهور الأمني، ونتيجة لهذا الاستقرار بدأت الدولة في تطبيق سياسات لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي، خاصة وأن أسعار البترول ارتفعت تدريجيا، الأمر الذي ساعد على تمويل مختلف المشاريع التنموية التي استحدثت في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001. 2004، وكذا سياسة دعم النمو 2005. 2009.

وهنا نلاحظ استمرارية تدخل الدولة بشكل مباشرة، فهي التي تضخ الأموال لتمويل مختلف المشاريع، حتى في مجال التشغيل حيث "تجمع كل نظريات التشغيل في أدبيات الاقتصاد أن قرارات الطلب على العمل هي من قرارات الأسواق وليس من قرارات السكان...ولكن التشغيل مرتبط أكثر بقرارات المؤسسة المنتجة عندما يتعلق الأمر بالعائد على الاستثمار، وفي حالة الجزائر لا يتعلق الأمر بالرواج ولا بالعائد على



الاستثمار، ولكن بضخ السيولة ضمن برامج الإنفاق العمومي وتسيير الميزانية العامة للدولة". (مصطفى بشير، 2012)

إن استمرارية ضخ الأموال من طرف الدولة هي استمرارية للريع البترولي، واستمرارية لضعف ثقافة عمل، واستمرارية كذلك لثقافة الاتكالية، بل أصبح هناك نوع من الرفض للعمل في بعض القطاعات كالنسيج وبعض الحرف، وعزوف للتوجه نحو العمل في الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، في مقابل هذا انتشرت ثقافة المقاومة من خلال آلية "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" أو ممارسة أنشطة غير رسمية الغاية منها تحقيق ربح مادي سريع.

جدول رقم (1) : توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط في الجزائر. أبريل 2016

الوحدة بالآلاف

النسبة %	المشتغلون		القطاعات
	منهم الإناث	المجموع	
8.7	56	949	الفلاحة
13.0	396	1415	الصناعة
16.6	36	1813	بناء وأشغال عمومية
61.7	1574	6718	تجارة، خدمات، إدارة
100	1574	10895	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: المعطيات الإحصائية رقم 748، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_R_2016_ED_2017-Arabe.pdf (تاريخ الزيارة 2018.06.18)

الملاحظ من خلال البيانات الواردة أن هناك نسبة معتبرة 61.7% من المشتغلون موجودة في قطاعات التجارة والخدمات والإدارة، في مقابل ضعف نسبة المشتغلون في قطاع الفلاحة 8.7 %، مما يفسر أن هناك توجه للعمل الإداري والخدماتي والتجاري على حساب العمل المنتج في مجال الفلاحة وحتى الصناعة التي مثلت بنسبة 13.0% من المشتغلون، فطغيان العمل الإداري والخدماتي والتجاري هو في الحقيقة مجال للاستهلاك أكثر منه مجال للإنتاج ومنه فثقافة العمل تقوم على قيم استهلاكية أكثر منها



إنتاجية، خاصة في ظل الزيادة السكانية في الجزائر التي "بلغت 42.2 مليون نسمة في 01 جانفي 2018". (الديوان الوطني للإحصائيات: ديموغرافيا الجزائر، المعطيات الإحصائية رقم 816، www.ons.dz)

في مقابل هذا تشير المعطيات الإحصائية إلى "أن معدل البطالة بلغ 11.2% على المستوى الوطني خلال سبتمبر 2015، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014، وتجدر الإشارة إلى إن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة... أما معدل البطالة لدى الشباب (16.24 سنة) فقد بلغ 29.6%". (الديوان الوطني للإحصائيات: النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015، www.ons.dz)

من منطلق هذه الإحصائيات يتأكد أن سوق الشغل في الجزائر يخضع لبرامج الإنفاق العمومي وضخ الأموال من طرف الدولة، في غياب للمبادرات الفردية وكذا زيادة نشاط القطاع الخاص ومنه استقطاب يد عاملة، ولعل خير دليل على هذا هو عندما تراجعت أسعار النفط مع نهاية سنة 2014 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإنجازات والمشاريع السابقة لم تحقق غاياتها في إحداث تنوع مداخيل الاقتصاد الوطني بدليل أنه خلال السنوات القليلة الماضية تعالت الأصوات بضرورة تنوع الاقتصاد الوطني والعمل على الحد من الاعتماد على البترول مورد أساسي للدخل الوطني.

إن ثقافة العمل في الجزائر استمرت تقريبا في نفس الإطار الذي تشكلت فيه بعد الاستقلال، بل أكثر من ذلك، كون أن المجتمع الجزائري يشهد تحديات صعبة سواء من حيث الزيادة السكانية، أو حتى من حيث التغيرات السريعة في مختلف المجالات المحيطة به، ولعل الشواهد الواقعية تتيح مجالا لإبراز ملامح ثقافة العمل في الفترة الراهنة والتي يمكن استخلاصها في الآتي:

- . غياب روح المبادرة والمخاطرة لدى الشباب في مجال العمل والاستثمار؛
- . غياب الهوية في العمل وضعف الثقافة التنظيمية للمؤسسة؛
- . طغيان العمل الإداري والخدمات على العمل الإنتاجي الذي يخلق قيمة مضافة؛
- . التوجه نحو النشاطات غير الرسمية على حساب النشاطات الرسمية؛
- . استيراد السلع بشكل واسع جعل من ثقافة العمل من حيث الإبداع والابتكار والرغبة في المبادرة تتلاشى؛



غياب سياسة اجتماعية واقتصادية لترشيد الاستهلاك، الأمر الذي ساعد على انتشار التبذير؛

انتشار أفكار وتصورات سلبية اتجاه المنتج الوطني، الأمر الذي ساعد على ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

هذه بعض القضايا التي لها صلة مباشرة بثقافة العمل في الجزائر، وهناك عوامل اجتماعية وأخرى اقتصادية وسياسية ساهمت في تشكل ثقافة العمل لدى المواطن الجزائري، وفي أغلب مكوناتها قيم ومعايير وأفكار مستوردة لا تحمل بعد الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، حتى وإن كانت مستوردة فإن مجال ممارستها في الواقع بعيد عن مجال ممارستها في البلدان المصدرة لها.

بالإضافة إلى هذا نلاحظ توفر مختلف الإمكانيات المادية من مرافق عمومية وخاصة ببنات مشيدة وأجهزة ومعدات تكنولوجية حديثة، غير أن فعاليتها قد لا ترقى إلى مستوى العمل المتقن ذات الجودة العالية، وهذا ما يبرر كذلك ضعف ثقافة العمل التي ترتبط بالدرجة الأولى بالموارد البشري بصفته العامل الحامل لمجموعة من القيم والمعايير وغيرها المرتبطة بشخصيته وبالعمل الذي يقوم به.

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن تشكل ثقافة العمل في الجزائر هو عبارة عن تأثيرات لعوامل مختلفة منها ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي وإجمالي ومنها ما هو سياسي، كما ساهمت الدولة من خلال سياساتها المختلفة خاصة خلال فترة النظام الاشتراكي في تشكيل قيم ومعايير وتصورات عن العمل، مما ساعد على تبني ثقافة عمل نابعة من طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، كما أن التغيرات المختلفة المحيط بالمجتمع الجزائري كان لها تأثير في ذلك، في مقابل عدم وجود حماية للخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري دور في اكتساب ثقافة عمل لا تتوافق مع طبيعة المجتمع.

كما شهدت الجزائر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً في غاية الصعوبة خلال نهاية عقد الثمانينيات نتج عنه تغيير في النهج الاقتصادي والسياسي مما أفرز قيماً جديدة لم تكن منتشرة في المجتمع، فالانتقال إلى اقتصاد السوق طرح فكرة الحرية في ممارسة النشاط دون إخضاع هذا النشاط لجملة من المعايير كالتخصص أو المستوى العلمي، ولم تطرح فكرة " العمل من أجل التطور أو الخروج من الأزمة"، كما حمل فهم اقتصاد



السوق بأنه مجال لتحقيق الثروة بطرق غير شرعية " التهرب الضريبي، الأنشطة غير الرسمية... الخ"، بالإضافة إلى أن تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي، وكذا تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط سمح بالقيام بمشاريع تنموية ساهمت في امتصاص البطالة.

غير أن السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة ساهمت في إبقاء واستمرارية ثقافة الاتكالية والدعم بشكل كبير خاصة في مجال القروض الموجهة للاستثمار الخاص، وامتصاص غضب بعض الفئات الاجتماعية (الشباب البطال) بتمويل مشاريع مصغرة دون أي دراسة لهذه المشاريع أو كما أطلق عليه شراء السلم الاجتماعي.

إن استمرارية تمويل الاقتصاد الوطني واعتماد الكلي على البترول كمورد للاقتصاد الوطني هو في حد ذاته إشكالية تعبر عن مدى ضعف ثقافة العمل في الجزائر بمختلف مكوناتها، ناهيك عن التطورات المحيطة بالمجتمع والتي تشير إلى وجود مخاطر أمنية واقتصادية محيطة، يمكن أن تؤثر في استقرار المجتمع، فهناك عوامل داخلية مرتبطة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، بل وحتى بالتنشئة الاجتماعية والمنظومة التعليمية والتكوينية، كانت لها دور في ضعف ثقافة العمل في الجزائر بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل أساس في الهيمنة الاقتصادية والإعلامية للدول المتقدمة على دول العالم الثالث، التي سيطرت على أفكار وقيم الشباب من خلال وسائل الإتصال والإعلام الحديثة التي أسس استخدامها، وكذا عوامل ترتبط بالفرد في حد ذاته من حيث تصرفاته وسلوكياته وهنئته وتصوراته واتجاهاته نحو محيطه، مع ضعف إرادته في تحقيق غاياته واستسلامه لمختلف العوائق التي تقف أمامه، هذا الأمر الذي سبب استياء وإضعاف لقدراته ومهارته، بل وجعل من " الحرقلة " سبيل له فقد يفضل العمل الشاق والمتعب في بلد غير بلده لكي يحقق طموحاته التي في كثير من الأحيان تكون وهمية أو من الصعوبة أن تتحقق.

خاتمة

إن ثقافة العمل في الجزائر متشعبة في جذورها وفي العوامل المشكلة لها، وهذا نتيجة لجملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي شهدها بالمجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي وقد اتسمت بخصائص وميزات أملت السياسات



المختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث بدأت تتسع فجوة بين ما تحمله هذه السياسات من قيم للعمل وبين الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وساعد على اتساع هذه الفجوة تراجع دور مختلف مؤسسات المجتمع من أسرة ومؤسسات رسمية وغير رسمية في نشر ثقافة عمل إيجابية، ناهيك عن السلوكات والتصرفات السلبية في العمل مثل عدم احترام مواقيت العمل، عدم التفاني والإتقان فيه، ومنه فقد العمل قيمة القداسة وأصبح يشكل وسيلة لتحقيق الحاجات فحسب.

فثقافة العمل هي تعبير عن هوية الفرد، وهي نتاج لثقافته المكتسبة من المجتمع الذي يعيش فيه، فكلما حافظ المجتمع على مقوماته الثقافية والاجتماعية كلما استطاع أن يكسب أفرادها بها، خدمة لغاية استقراره وتطوره، والمسؤولية في هذا المجال لا تقع على عاتق الدولة فحسب، بل على عاتق الأسرة على اعتبار أنها الوسط الأول الذي يكتسب فيه الفرد مختلف القيم والمعايير والسلوكات التي تكون شخصيته، وتنمي قدراته ومهاراته التي يتفاعل بها داخل المجتمع.

المراجع

1. ابن منظور، 1999. لسان العرب، الجزء 09، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
2. بشير مصيطفى 2012. الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الجزائر.
3. بن خرف الله الطاهر، 2007. النخب الحاكمة في الجزائر 1962. 1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر.
4. بوفلجة غيات، 2003. القيم الثقافية والتسيير، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.
5. تريكي حسان، 2017. ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد 2، الأردن، ص 209.
6. تومي عبد الرحمن، 2011. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
7. جورج فريدمان وآخرون، 1985. رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة: يولاند عمانوئيل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. حديث مع عبد المجيد بوزيدي، 1999. تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر.
9. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 1998. علم الاجتماع التنظيم، المكتب الجامعي، الاسكندرية



10. الديوان الوطني للإحصائيات: النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf>, (تاريخ الزيارة 18.016.2018).
11. الديوان الوطني للإحصائيات: ديموغرافيا الجزائر، المعطيات الإحصائية رقم 816، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/IMG/Demographie%20Algerienne%202017.pdf>, (تاريخ الزيارة 18.06.2018).
12. سيد راضية، ديسمبر 2013. "قيم العمل وعوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. تحليل نقدي" مجلة دراسات اجتماعية، العدد 13، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 57.
13. صايب ميزات محمد، جانفي-جوان 2012. بانورما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج 55. 56، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ص 38.
14. عبد الرحمن بن خلدون، 1993. مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت.
15. عبده عيسى، يحي أحمد اسماعيل، 1983. العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة.
16. عنصر العياشي، 1999. "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية " الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، بيروت، ص 225.
17. غريد جمال ربيع، 1997. "العامل الشائع. عناصر للإقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، مجلة إنسانيات (العمل أشكال وتمثلات)، عدد 01، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ص 08.
18. الفيلاي مصطفى، 2006. مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
19. منظمة المرأة العربية، 2011. النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.
20. الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، تصريح المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء السيد: حسان تيجاني هدام للقناة الإذاعية الوطنية الثالثة، <http://www.mtess.gov.dz/ar> (تاريخ الاطلاع 19.06.2018).

